د. بسام أبو عبد الله

الوساطة الإيرانية.. ألف سبب للشك ولكن!

جاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى دمشق قبل أيام، معلنة بشكل واضح أن هدفها الأساسي هو القيام بوساطة بين دمشق وأنقرة، من خلال مقاربة جديدة، تقوم على قواعد سياسية، ودبلوماسية للحل بعيداً عن لغة التهديدات، والتصعيد التي شهدتها المرحلة الماضية بسبب النيات التركية بشن عملية عسكرية جديدة باتجاه مدينتي منبج وتل رفعت، بهدف إقامة ما يسميها الأتراك منطقة آمنة، بعمق ٣٠ كم بحسب زعمهم، وإبعاد خطر نشوء كوريدور يربط المناطق المسيطر عليها من ميليشيات «قسد» في شمال سوريا.

بالطبع فإن قراءة سريعة للمشهد تشي بأن ثمة اتفاقاً تم خلال لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في قمة عشق آباد في تركمانستان، على قيام طهران بهذه الوساطة، تبعها زيارة لعبد اللهيان إلى أنقرة استمرت أياماً عدة، على غير عادة وزراء الخارجية الذين غالباً ما تكون زياراتهم سريعة وقصيرة، ما يؤشر إلى أن لقاءات عبد اللهيان كانت واسعة، وشملت مؤسسات الدولة التركية، السياسية والأمنية بهدف تكوين رؤية للمبادرة الإيرانية، حيث كان عبد اللهيان واضحاً حينما قال في دمشق: «إن القيادات في تركيا باتت تفضل المقاربة السياسية والدبلوماسية للحل»، وحسب معلوماتنا التي استقيناها من طهران وأنقرة فإن عبد اللهيان أبلغ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رسالة مضمونها معارضة طهران الشديدة لأي عملية عسكرية تركية، وبأنها لن تسمح بتغيير المعادلات في الشمال السوري، وستعيد دعم حليفها السوري بكل الإمكانات بما فيها الحضور العسكري المباشر، وهي الرسالة نفسها التي تلقاها أردوغان من موسكو، وحسب هذه المعلومات فإن أردوغان أبلغ عبد اللهيان بأنه مقتنع بعدم إمكانية الاستمرار بالتعاطي مع دمشق بهذه الطريقة، منطلقاً من أن المقاربة السياسية والدبلوماسية هي الأفضل، وخاصة أن العملية العسكرية التركية حسب ما أعلم ستواجه برد قوي من دمشق وحلفائها، وستؤدي إلى عواقب كبيرة على تركيا، التي تعاني أصلاً من واقع اقتصادي وداخلي صعب للغاية.

وإذا كانت عبارة عبد اللهيان في أنقرة من أن طهران تتفهم المخاوف الأمنية التركية قد أثارت بعض الحساسية لدى السوريين، فلا بد من فهمها ضمن إطار دور الوساطة الذي تعمل عليه طهران ليس أكثر، وبهدف الوصول إلى قواسم مشتركة تنزع الفتيل أولاً.

دمشق لم تغلق على عادتها أي بوابات للحل، وخاصة عندما تكون من خلال حلفائها، فقد رحبت بالوساطة الإيرانية انطلاقاً من ثقتها بالحليف الإيراني، وليس استناداً إلى كلام أردوغان الذي تنطبق عليه قاعدة «كلام الليل يمحوه النهار»، إذ لدى دمشق ألف سبب وسبب للشك في النيات التركية، منطلقة من تجربة مرة، ومن تناقض الأقوال مع الأفعال، وسبق لها أن جربت القنوات الاستخباراتية، لكن دون أي فائدة تذكر، ومع ذلك فإن الاعتقاد السائد هو أن طهران تريد مبدئياً نزع فتيل الانفجار المحتمل من خلال الضغط على «قسد»، وإفهامها أن الحل الوحيد هو تسليم هذه المناطق للجيش العربي السوري منعاً للعملية العسكرية التركية، كما أن موسكو أفهمت قيادات «قسد» الرسالة نفسها بوضوح شديد، لكن المعلومات التي تنشر تفيد بأن قيادات «قسد» تحاول التذاكي على الأطراف كلها، فقد تم دخول تعزيزات جديدة للجيش السوري لمناطق الشريط الحدودي، لكنها لم تحسم موقفها بخصوص التسليم الكامل لهذه المناطق، وهو الحل الوحيد الممكن حالياً.

شكوك دمشق لا تأتي فقط من النيات التركية تجاه منبج وتل رفعت فقط، بل من احتلال تركيا لـ٨٨٣٠ كم٢ من الأراضي السورية، وقيامها بعمليات تتريك واسعة، وربطها هذه المناطق بمحافظات تركية، واستبدال الهويات السورية بهويات تركية، وفرض نظام تعليمي ومدارس وجامعات، وغيره الكثير، إضافة إلى رعايتها لميليشيات إرهابية تبدأ بتنظيم القاعدة في إدلب، وتنتهي بتنظيمات أبو عمشة في مناطق أخرى في الشمال، مع استخدام سلاحي الماء والطاقة لتدمير أسس الحياة، وإجراء عمليات التغيير الديمغرافي بما يخدم استراتيجياتها المضمرة والمعلنة، وإذا أضفنا لذلك أسباباً كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية سنصل إلى ألف سبب وسبب للشك السوري.

ومع ذلك كله فإن أردوغان ليس مرتاحاً أبداً، ولن يستطيع الاستمرار بهذه السياسات التي أوصلته إلى كارثة اقتصادية مرعبة، وكارثة اللاجئين التي تحولت إلى ورقة سياسية داخلية بينه وبين المعارضة التركية، يتاجرون بها صباح مساء، فتارة يريد إلقاء السوريين فيما يسميه منطقة آمنة، وتارة يقول لهم أنتم إخوة لنا، وتارة يهدد بهم دول الاتحاد الأوروبي، لكنه لا يعرف ماذا يفعل!

وإذا كانت تحركات أردوغان السياسية من أجل هدف واحد، أي الانتخابات الرئاسية في حزيران ٢٠٢٣، ولا هدف آخر لها بما في ذلك تصفير مشاكله مع الإمارات التي اتهم رئيسها محمد بن زايد بالتورط بانقلاب تموز ٢٠١٦، والسعودية التي هدد ولي عهدها محمد بن سلمان بالويل والثبور وعظائم الأمور بعد قتل جمال خاشقجي، لكنه استقبله استقبال الفاتحين طمعاً بخزائن الرياض علّها تنقذ اقتصاده المتراجع، وكذلك الأمر بالنسبة لمصر، وكيان الاحتلال الإسرائيلي، فهل سيسري الأمر على علاقاته مع دمشق أيضاً!

يرى الخبراء والمتابعون للشأن التركي أن العلاقة مع دمشق معقدة للغاية، وأن الوساطة الإيرانية قد تنجح في فرض هدنة ليس أكثر، لمنع العملية العسكرية التركية تجاه منبج وتل رفعت، أما التوسع في الوساطة باتجاه رؤية مستقبلية للعلاقات الثنائية، فهذا أمر من المبكر الحديث فيه لأسباب ترتبط بواقع أردوغان الانتخابي، فمن الصعب عليه الآن أن يضحي بأوراقه السورية قبل الانتخابات، فسوف تتهمه المعارضة التركية بأنه هو الذي ورط تركيا بهذه السياسات الحمقاء، ونتائجها الكارثية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهو ما قد يؤدي إلى خسارته انتخابياً، ولهذا قد يقدم على بعض الخطوات المفيدة له انتخابياً بالتعاون مع موسكو وطهران، وخاصة أن واشنطن وحلف شمال الأطلسي لم يقدما له شيئاً في قمة مدريد سوى مجموعة وعود تتصل منها أصحابها السوريين والفنلنديين بعد أقل من ٣٠ ساعة من التوقيع عليها، وقالوا له إنهم دول تطبق القانون ولن يسلموا أحداً من اللاجئين الكرد إلا بعد قرارات من المحاكم المختصة، الأمر الذي جعل أردوغان يهدد مرة أخرى بوقف انضمام السويد وفنلندا للأطلسي من خلال قرار للبرلمان التركي، وإن كان كثيرون يشككون بإمكان حدوث ذلك بسبب تهديدات واشنطن القوية.

على كل حال هناك وجهتا نظر في هذا الموضوع، وكلتاهما مفيدة للاطلاع:

الأولى: ترى أن أردوغان غير قابل للتغيير والتبديل، وأن ما يقوم به مجرد تكتيكات، هدفها كسب الوقت، وتسجيل نقاط داخلية قبل الانتخابات، التي هي هدفه الأهم، ولهذا قد يحاول الاستفادة من أي مبادرة إيرانية أو روسية إذا كانت تصب مياهها في طاحونته الانتخابية، وفي الوقت نفسه يريد القول للغرب إن أمامه خيارات أخرى إذا لم يتم التجاوب مع مطالب تركيا، وخاصة أن صحيفة «الفاينتشل تايمز» لخصت الأمر بالقول: «أردوغان حليف مثير للغضب، ولكن لا غنى عنه!».

الثانية: ترى أن هامش المناورة أمام أردوغان بدأ يضيق، فالأطلسي لن يقدم له شيئاً جديداً، وجل ما وعده به طائرات إف ١٦ قديمة، وأوراق موقعة لن تنفذ بشأن محاربة الإرهاب، وهو يعرف أن من يدعم المشروع الانفصالي في سوريا هم حلفاؤه الأميركيون والأوروبيون، وأن حل هذا الملف لن يكون إلا بالتنسيق مع دمشق، وكذلك ملف اللاجئين، كما أن المخاوف الأمنية المزعومة لتركيا، والتي تحدث عنها عبد اللهيان لا تحل من خلال تنظيم القاعدة، ودعم الإرهاب، ومنطقة آمنة، والحدود الآمنة تتم من خلال اتفاقات، وضمانات دول بموجب القانون الدولي، وليس من خلال قطاع طرق، وعصابات، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التحولات العالمية، والشرق الصاعد فرصة ذهبية لتركيا لتتضم له، لكن وفقاً لقواعده وميادئ، وسبق للرئيس بوتين أن حذر أردوغان من مصير الزعيم السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف عندما قال له: «لا تكرر ما فعله الغربيون بغورانشوف، عندما قدموا له وعوداً كاذبة لم ينفذ منها شيئاً».

وإذا كان لدى دمشق ألف سبب وسبب للشك بنيات أردوغان، فإنه ليس لديها أدنى شك بنيات وجهود طهران وموسكو، عسى أن يوفق عبد اللهيان بعد سلم النزول لأردوغان من أعلى الشجرة التي صعد إليها... وقد يكون باعتقادي هذا السلم الفرصة الأخيرة والوحيدة.

جددت حرصها على مواصلة تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

سورية: المنظمة تحولت إلى أداة للتلاعب السياسي بيد أميركا وحلفائها

مندوب سورية الدائم لدى المنظمة ميلاد عطية

مبنى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (عن الانترنت)

جددت سورية التأكيد أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يجري استخدامها أداة لتنفيذ أجندات سياسية لبعض الدول الغربية ضد دول أطراف في الاتفاقية، الأمر الذي أبعد المنظمة عن مهنيتها وبالتالي مصداقيتها.

وقال مندوب سورية الدائم لدى المنظمة، ميلاد عطية، في بيان ألقاه خلال جلسة افتتاح الدورة الـ ١٠٠ للمجلس التنفيذي للمنظمة في لاهاي، وفق ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء أمس: «ما يدعونا للأسف أنه ومنذ عام ٢٠١٨ يجري استخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الهيئة المكلفة بتنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية أداة لتنفيذ أجندات سياسية لبعض الدول الغربية ضد دول أطراف في الاتفاقية.

وأوضح، أن تلك الدول المعروفة «استغلت المنظمة لتوجيه اتهامات باطلة واتخاذ قرارات ظالمة تخالف بشكل واضح نصوص الاتفاقية مستخدمة أساليب الهيمنة والابتزاز وممارسة الضغوط وتمرير قرارات عبر التصويت وبات الوضع جدياً على مستقبل هذه المنظمة وأهدافها الفنية السامية في حال الاستمرار بهذا النهج إضافة إلى حالة الاستقطاب والانقسام التي تعيشها المنظمة».

وقال: «يأسف وفد بلادي لإقحام هذه المنظمة الفنية مجدداً بقضايا جيوسياسية وأمنية ذات طابع إقليمي ودولي وحرفها عن الأهداف التي أنشئت من أجلها»، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية تكرر مع الاتحاد الروسي السيناريوهات ذاتها التي استخدمتها مع سورية طوال السنوات العشر الماضية، حيث تقوم بالتشجيع على فبركة مسرحيات استخدام أسلحة كيميائية أو التحضير لاستخدام تلك الأسلحة لاتهام الدولة الروسية».

وأشار عطية إلى أن سورية انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣ طواعية وبحسن نية إيماناً منها برفض استخدام هذه الأسلحة من أي كان وفي أي مكان تحت أي ظرف ونفذت بأمانة ومصداقية قرارها السيادي بالانتهاء من الملف الكيميائي السوري، مضيفاً: «لكننا نقول بكل أسف: إن ما تعرضت له سورية خلال السنوات الماضية قد أثارت بعض الحساسية لدى السوريين، فلا بد من فهمها ضمن إطار دور الوساطة الذي تعمل عليه طهران ليس أكثر، وبهدف الوصول إلى قواسم مشتركة تنزع الفتيل أولاً.

دمشق لم تغلق على عادتها أي بوابات للحل، وخاصة عندما تكون من خلال حلفائها، فقد رحبت بالوساطة الإيرانية انطلاقاً من ثقتها بالحليف الإيراني، وليس استناداً إلى كلام أردوغان الذي تنطبق عليه قاعدة «كلام الليل يمحوه النهار»، إذ لدى دمشق ألف سبب وسبب للشك في النيات التركية، منطلقة من تجربة مرة، ومن تناقض الأقوال مع الأفعال، وسبق لها أن جربت القنوات الاستخباراتية، لكن دون أي فائدة تذكر، ومع ذلك فإن الاعتقاد السائد هو أن طهران تريد مبدئياً نزع فتيل الانفجار المحتمل من خلال الضغط على «قسد»، وإفهامها أن الحل الوحيد هو تسليم هذه المناطق للجيش العربي السوري منعاً للعملية العسكرية التركية، كما أن موسكو أفهمت قيادات «قسد» الرسالة نفسها بوضوح شديد، لكن المعلومات التي تنشر تفيد بأن قيادات «قسد» تحاول التذاكي على الأطراف كلها، فقد تم دخول تعزيزات جديدة للجيش السوري لمناطق الشريط الحدودي، لكنها لم تحسم موقفها بخصوص التسليم الكامل لهذه المناطق، وهو الحل الوحيد الممكن حالياً.

شكوك دمشق لا تأتي فقط من النيات التركية تجاه منبج وتل رفعت فقط، بل من احتلال تركيا لـ٨٨٣٠ كم٢ من الأراضي السورية، وقيامها بعمليات تتريك واسعة، وربطها هذه المناطق بمحافظات تركية، واستبدال الهويات السورية بهويات تركية، وفرض نظام تعليمي ومدارس وجامعات، وغيره الكثير، إضافة إلى رعايتها لميليشيات إرهابية تبدأ بتنظيم القاعدة في إدلب، وتنتهي بتنظيمات أبو عمشة في مناطق أخرى في الشمال، مع استخدام سلاحي الماء والطاقة لتدمير أسس الحياة، وإجراء عمليات التغيير الديمغرافي بما يخدم استراتيجياتها المضمرة والمعلنة، وإذا أضفنا لذلك أسباباً كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية سنصل إلى ألف سبب وسبب للشك السوري.

ومع ذلك فإن أردوغان ليس مرتاحاً أبداً، ولن يستطيع بجوار منظم مع فريق تقييم الإعلان من خلال جولات المشاورات التي بلغت ٢٤ جولة بهدف إنهاء ما تبقى من مسائل فنية عالقة».

وأضاف: «لقد عبرت سورية ومعها العديد من الدول في أكثر من مناسبة عن ملاحظات موضوعية تخص عمل بعثة تقصي الحقائق ومع كل ذلك تعاونت مع فرق هذه البعثة وقدمت لها كامل التسهيلات المطلوبة لإنجاح مهماتها وقد فشلت هذه البعثة في أكثر من اختبار والأدلة على ذلك واضحة لجميع الدول الأطراف وقد ثبت انحيازها وعدم مهنيتها وتزويرها للحقائق في أكثر من تقرير أصدرته»، مشيراً إلى أن مثل هذا النهج لن يفضي إلى نتائج واستنتاجات نزيهة وموضوعية.

وطالب عطية بضرورة تجاوز البعثة العيوب المرتبطة بنهج وطرائق عملها واحترامها لأحكام الاتفاقية والالتزام بالمعايير المهنية ودقيقة الشروط المرجعية التي جرى الاتفاق عليها مع سورية.

وأكد أن سورية لا تزال على موقفها الثابت من «فريق التحقيق وتحديد الهوية» منقوص الشرعية ولهذا فإنها إلى جانب دول أخرى لا تعترف بشرعية هذا الفريق وعمله وترفض أي مخرجات صدرت أو تلك التي ستصدر عنه مستقبلاً انطلاقاً من احترامها وتقيدها والتزامها بنصوص اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وختم عطية بيانه بالتأكيد على حرص سورية الاستمرار بتنفيذ التزاماتها بموجب انضمامها إلى الاتفاقية والتعاون مع المنظمة في جو تسوده الثقة المتبادلة والالتزام بمعايير النزاهة والحياد وعدم الخضوع لنهج الضغوط والتسييس الذي تمارسه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بهدف التأثير على عمل المنظمة وتجييرها لتحقيق مصالحها السياسية.

وكالات

عمليات سرقة وفساد كبيرة داخل أفران يديرها متزعموها

محطات «قسد» في الحسكة بلا بنزين ولا مازوت وشركات النقل تواصل الإضراب

بينما تم الكشف عن أكبر عمليات سرقة وفساد داخل الأفران التي يديرها متزعمون منها في مدينة الشدادي بريف محافظة، تواصل إضراب شركات النقل (البولمان) عن العمل في مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية– قسد» في مدينة الحسكة، نتيجة فقدان مادتي البنزين والمازوت من محطات الوقود.

ونقل موقع «أثر برس» الإلكتروني أمس عن مصادر محلية، إن مادتي البنزين والمازوت فُقدتا خلال الأيام الثلاثة من محطات الوقود في مناطق سيطرة «قسد» بمدينة الحسكة، مما استمر إضراب شركات النقل (البولمان) عن العمل.

وأشارت المصادر إلى أن سائقي سيارات الأجرة يضطرون إلى شراء البنزين المكرر محلياً من قبل تسعى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تسيطر عليها «قسد» الذي يفوق سعره سعر البنزين الموجود في محطات الوقود، الأمر الذي انعكس على أجور النقل في محافظة الحسكة.

ولكن مصادر مقربة من «قسد» ذكرت حسب الموقع أن مخصصات البنزين قلّت ولكن ليس لدرجة فقدانها من المحطات، مشيرة إلى أن البنزين يتم بيعه بسعر عالٍ عن طريق الباعة، بالتنسيق مع المحطات، من دون أي رقابة ما تسمى «إدارة المحروقات» التابعة لـ«قسد».

وفي ظل هذه الحال، استمرت معظم شركات النقل العام البري بين الحسكة والمحافظات الأخرى (البولمانات) بالإضراب عن العمل احتجاجاً على آلية توزيع المحروقات والمازوت للتصعيد من «قسد».

ونقل المواقع عن سكان في الحسكة: إن «أولادنا الطلاب في الجامعات، والمرضى الذين يتعالجون في دمشق، ما زالوا عالقين هناك ولا يستطيعون العودة، بسبب توقف شركات البولمان عن العمل».

وتشهد مناطق سيطرة «قسد» في شمال شرق البلاد مظاهرات شعبية تطالب بطرد مسلحيها من تلك المناطق ووضع حد لممارساتها ومصادرتها أرزاق الأهالي ومستلتزاتهم وسرقة النفط والقمح وتهريبهما بالتعاون مع الاحتلال الأميركي والتوقف عن اختطاف الشبان لإجبارهم على القتال في صفوفها.

بموازاة ذلك، كشفت شبكة «نداء الفرات» المعارضة عن عملية تعد من أكبر عمليات السرقة والفساد داخل الأفران، والقائم عليها متزعمون من «قسد» بالاشتراك مع أعضاء ورؤساء ما تسمى «المجالس والدوائر الإدارية» التابعة لها في مدينة الشدادي جنوب الحسكة.

وقالت الشبكة إنها حصلت على صور خاصة لنسخ من كتابين تم رفعهما مما تسمى «لجنة الاقتصاد» التابعة لـ«قسد» داخل مدينة الشدادي بتاريخ ٢٠٢١/٧/٣١ وكتاب مما تسمى «إدارة الفرن» بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٩ يكشفان تفاصيل دقيقة عن أسماء وطرق سرقة الأموال والخبز من مسؤولي ما يسمى «مجلس مدينة الشدادي المدني» بالاشتراك مع متزعمي «قسد».

وجاء في الكتاب الأول الموجه من «لجنة الاقتصاد» إلى «إدارة منطقة الحسكة»: «نرفع إليكم تقريراً خاصاً بوضع فرن الدرب الآلي في منطقة الـ«٤٧».

وأضاف الكتاب إن «لجنة الاقتصاد في مجلس ناحية الشدادي» قامت بإحصاء كامل معتمدي الخط الشرقي والخط الغربي بعد رفض الفرن والمشرفين إعطاء أي إحصاء لآلية التوزيع والأرقام التي عند المعتمد من كمية خبز».

وتابع: «وجدنا كمية الخبز التي تعطى في اليوم الواحد للخطين ٥٧٨٠ ربطة، مع العلم أن الفرن ينتج ما يقارب ٨٥٠٠ ربطة، وتم حساب موافقات الفرن بنحو ٣٠٠ ربطة تقريباً، أي إن المجموع العام لتخريج الخبز في اليوم الواحد ٦١٠٠ ربطة، أي هناك نحو ٢٥٠٠ ربطة فائض غير مخبوز أو معجون، ولم نحصل على أي رد بخصوص باقي الإنتاج من الإدارة ولا المشرفين عليه»!

وكالات

تتضمن إعادة ١٥ ألف نازح كل شهر.. ويزور سورية الأسبوع المقبل للقاء مخلوف

وزير المهجرين اللبناني: سنمضي قدماً بخطة الإعادة أياً كان موقف مفوضية اللاجئين

وزير شؤون المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين (عن الانترنت)

قال وزير شؤون المهجرين اللبناني عصام شرف الدين: «إننا جادون في تنفيذ خطة إعادة ١٥ ألف نازح سوري شهرياً، ونأمل أن يتم ذلك في غضون أشهر»، موضحاً أن «هذه خطة إنسانية شريفة ووطنية واقتصادية وضرورية للبنان».

وأعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رفضها ما سمته «الإعادة القسرية» إلى سورية ومعتبرة أن هذه الممارسة تهدد اللاجئين العائدين، ونفت المفوضية في بيان صحفي أنها تجري مفاوضات مع بيروت ودمشق بشأن عودة اللاجئين، مشيرة إلى أن «المفوضية تواصل دعوة الحكومة اللبنانية لاحترام الحق الأساسي لجميع اللاجئين في عودة طوعية وآمنة وكريمة».

وذكر شرف الدين، في تصريح لوكالة «أسوشيتد برس»، نقله موقع «النشرة» اللبناني أنه «لدينا إحصاءات من وزارة الداخلية بأسماء النازحين وأين يعيشون، ومن أين هم في الأصل، ولذا سنعيدهم حسب الأحياء». لافتاً إلى أن لبنان مستعد لإعادة النازحين بأعداد أكبر إذا كانت الحكومة السورية قادرة على استقبالهم «في مرحلة لاحقة».

ويعتزم شرف الدين، بحسب ما ذكرت الوكالة، زيارة سورية الأسبوع المقبل للقاء وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف، ويأمل أن يتفقوا على جدول زمني محدد لخطة إعادة ١٥ ألف نازح سوري إلى الوطن كل شهر، مشيراً إلى أن مخلوف أخبره أن الحكومة السورية يمكن أن توفر مأوى مؤقتاً للاجئين العائدين في مناطق «آمنة نسبياً».

وتقوم الحكومة السورية بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل مواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم، لكن دولاً إقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سورية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والنظام التركي وألمانيا، تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين بهدف الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

أكد ونظيره الكوبي ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتوسيعها

المقداد ولعمامرة: إيجاد آليات مشتركة لدفع وتيرة العمل الثنائي

وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ووزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بحثا سبل تطوير التعاون بين البلدين الشقيقين (سانا)

| الوطن

في حين اتفق وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ووزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة على إيجاد آليات مشتركة لدفع وتيرة العمل الثنائي على كافة الصعد، أكد ونظيره الكوبي برونو رودريغيز باريبا ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتوسيعها في مختلف المجالات وذلك في إطار التصدي لـ«إجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على شعبي البلدين.

وذكرت وزارة الخارجية والمغتربين في صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أن المقداد التقى صباح أمس مع لعمامرة، وقدم له في بداية اللقاء تهاني القيادة والشعب السوري إلى الجزائر قيادة وشعباً بمناسبة الذكرى الستين لاستقلال الجزائر.

وناقش الوزيران تنسيق وتفعيل وتطوير آليات التعاون بين البلدين الشقيقين سورية والجزائر.

وخلال اللقاء، قدّم المقداد عرضاً للأوضاع على الساحة السورية والإجراءات القسرية أحادية الجانب اللاأخلاقية والتي تتنافى مع القانون الإنساني الدولي المفروضة عليها، وكذلك الرؤية السورية للعلاقات العربية – العربية بهدف إعادة إحياء العمل العربي المشترك للتغلب على الصعوبات التي تواجه جميع الدول العربية.

من جهته، أعرب لعمامرة عن استعداد الحكومة الجزائرية لتنشيط وتفعيل آليات التعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين في جميع المجالات.

وتطرق الوزيران للأوضاع على الساحة العربية والإقليمية والدولية، وبحثا أيضاً واقع العلاقات الثنائية من مختلف الجوانب، حيث تم الاتفاق على إيجاد آليات مشتركة لدفع وتيرة العمل الثنائي على جميع الصعد.

حضر الاجتماع سفير سورية لدى الجزائر نمير الغانم ومدير إدارة الشؤون العربية عثمان صعب، ومدير إدارة الدعم التنفيذي عبدالله حلاق، ومن الجانب الجزائري مستشار وزير الخارجية الجزائري وعدد من الدبلوماسيين الجزائريين.

وفي السياق، ذكرت الوزارة أن المقداد بحث مع نظيره الكوبي العلاقات الثنائية بين البلدين وذلك في اجتماع على هامش مشاركتهما باحتفالات الجزائر بالذكرى الستين لعيد الاستقلال.

وأكد المقداد خلال اللقاء عمق علاقات الصداقة التي تربط بين سورية وكوبا وأهمية الاستمرار في تنسيق المواقف بين البلدين في كل مجالات العمل الدولية.

وأشاد بالتحولات التاريخية التي تشهدها أميركا اللاتينية والتي أكدت أن شعوبها تواقة إلى صياغة مستقبلها بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة وأدواتها.

من جانبه، أكد الكوبي اعتزازه بالعلاقات التي تربط البلدين الصديقين سورية وكوبا، منوهاً بصمود سورية في محاربة الإرهاب ومواجهة كل المؤامرات التي تعرضت لها، ولافتاً إلى متانة وعمق علاقات الصداقة والتضامن بين البلدين.

وشدد الوزيران على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية وتوسيعها في مختلف المجالات وذلك في إطار التصدي للإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على شعبي البلدين، حيث عبر المقداد في هذا الصدد عن شكر وتقدير سورية للدعم الذي قدمته كوبا للشعب السوري في مواجهة جائحة «كوفيد ١٩».

وفي نهاية اللقاء تم الاتفاق على تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين الصديقين وعلى التنسيق فيما بينهما في كل المنتديات الدولية.

وعقب لقائه المقداد، كتب رودريغيز على حسابه على «تويتر»: التقيت بوزير الخارجية السوري فيصل المقداد وصادقنا على روابط الصداقة والتضامن التاريخية بين بلدينا والإرادة لمواصلة تعزيز العلاقات السياسية وناقشنا موضوعات ذات الاهتمام المشترك على الأجندة الثنائية والدولية.

ويبرز المقداد وتطيره الكوبي العاصمة الجزائرية منذ يومين وقد شاركا في احتفالاتها بالذكرى الستين لعيد الاستقلال التي صادفت أول من أمس.

أنباء عن قرب تشكيل «غرفة عمليات» عسكرية مشتركة

تفاهم دمشق و«قسد» لدرء العدوان التركي يتطلب تنازلات من الأخيرة

| حلب- خالد زنكلو

قالت مصادر متابعة للمباحثات التي تجري بين ممثلين عن الحكومة السورية وعن ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، لدرء العدوان الذي هدد بشنه زعيم النظام التركي رجب طيب أردوغان لاقتطاع أراضي سورية، وأشار الجانبان إلى أهمية التدريب وتبادل الخبرات في مجالات الإعلام المختلفة بهدف الارتقاء بالأداء الإعلامي في المستويات كافة.

وتحدث الحلاق خلال اللقاء عن الآثار والمنعكسات السلبية للحرب الإرهابية التي تشن على سورية منذ أكثر من ١١ عاماً والإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري في كل القطاعات ومنها قطاع الإعلام.

من جهته، أكد سيار دعم بلاده لوحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها ورفض التدخل في شؤونها الداخلية.

وتقبل الرئيس بشار الأسد في التاسع عشر من الشهر الماضي، أوراق اعتماد سيار سفيراً مفوضاً وفوق العادة لمملكة البحرين لدى سورية.

وقبل ذلك تسلم وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد في سماء «المنطقة الآمنة» المزعومة بعمق ٣٠ كيلو متراً في داخل الأراضي السورية.

وكشفت المصادر عن قرب التوصل لاتفاق بتشكيل «غرفة العمليات» وبرعاية روسية، استباقاً لوعيد أردوغان بتنفيذ عدوانه بعد عيد الأضحى المبارك باتجاه تل رفعت ومنبج وهما منطقتا نفوذ روسيا غرب الفرات.

المصادر شددت على أن موسكو تضع كل ثقلها لإنجاح المفاوضات بين دمشق و«قسد» ومن خلفها غطاؤها السياسي «مجلس سورية الديمقراطية– مسد» والمدلّ المسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، ولإسعاد أن قائدة الروسية لم تعد تشك بانقلاب أردوغان على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وعلى اتفاقيات وقف إطلاق النار الموقعة بين البلدين بخصوص سورية، وذلك بعد موافقة أردوغان على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو» أخيراً خلال قمة الأخير في العاصمة الإسبانية مدريد.

وأرت المصادر، أن الجانب السوري أبدى حكمة في الموافقة على تأجيل النقاش مع «قسد» في مسائل خلافية كالثروات النفطية والغازية والزراعية والمائية، على اعتبار أن الأولوية تقتضي الدفاع عن الأراضي السورية من دون أن تنتكث الميليشيات بوعودها، حتى لا يتكرر سيناريو مأساة عفرين، التي احتلها النظام التركي ومرتزقته في آذار ٢٠١٨.

وأشارت إلى أن قبول «قسد» بنشر أعداد كبيرة من الجيش العربي السوري أخيراً في الجبهات المفتتحة للتصعيد، بمثابة مبادرة حسن نية منها، على أن يتبع ذلك قرارات عسكرية وإدارية ممكن أن تسمح بانتشاره بعمق ٣٠ كيلو متراً على طول الشريط الحدودي مع تركيا لتنفيذ «اتفاق أضنة» ولسحب أي ذريعة من نظام أردوغان لاحتلال أراضي سورية بحجة وجود ما يسميه «تنظيمات إرهابية» على حدوده تهدد أمنه القومي. وفق زعمه.

ولفتت إلى أن لدى متزعمي «قسد» قناعة بأن دول «الناتو» منحت أردوغان ضوءاً أخضر لتنفيذ مخططه «العدواني التوسعي لاحتلال مناطق سورية جديدة، ولذلك جاء التحرك الروسي السريع للتدخل كوسيط بين الحكومة السورية و«قسد» التي أدركت خطورة وجدية واقتراب أجل الغزو التركي لمناطق نفوذها.

وتوقعت المصادر نشر المزيد من جنود وضباط الجيش العربي السوري في مناطق «مبعثة» و«اقتراب خصوصاً في منبج وتل رفعت خلال الفترة التي تسبق تهديدات أردوغان بتنفيذ عملياته العسكرية بعد عيد الأضحى.

وأعربت عن قناعتها، بأن الهدف من زيارة أردوغان إلى طهران في ١٩ الجاري، وفق ما أعلنت الرئاسة التركية، هو إيجاد حل سياسي للأزمة التي قد يفجرها زعيم النظام التركي بعدوانه الجديد على الأراضي السورية، ولها علاقة بتقريب وجهات النظر بين «قسد» والحكومة السورية لاتخاذ إجراءات للحيلولة من دون إنجاز الغزو التركي.

واستبعدوا بدء أي عمل عسكري لجيش الاحتلال التركي قبل معرفة نتائج مباحثات أردوغان مع القيادة الإيرانية في طهران، التي دخلت بقوة على خط الأزمة لمنع نشوب حرب جديدة تهدد استقرار المنطقة برمتها.

قولاً واحداً

محمد نادر العمري

وسط حقل من الألغام

جميع المؤشرات والمعطيات السياسية والميدانية تؤكد أن المبادرة التي أطلقتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبيدرها وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، والمتمثلة في القيام بدور الوساطة بين سورية والنظام التركي من أجل تهدئة وتيرة الصراع في الشمال السوري، لا تبدو أنها ستكون سالكة بسهولة ومرنة التطبيق الفعلي، ولاسيما أن عبد اللهيان أعلن عن هذه المبادرة بعد زيارة مؤجلة أجراها لتركيا استغرقت أربعة أيام، ومازالت بنودها مجهولة بعض الشيء وغير محددة المعالم.

غير أن الجمهورية الإيرانية عبر جهودها الحميدة تسعى لإحداث خرق في المشهد السوري بكل جوانبه من خلال استغلال عوامل عديدة ومتغيرات متسارعة تشهدها تركيا والمنطقة والنظام الدولي، ويتمثل أبرزها في:

١- استغلال إيران لتوجه النظام التركي في